

إعدام سعودي  
أدين بتشكيل  
خلية إرهابية

الرياض - تمّ الغلاء في المملكة العربية السعودية تنفيذ حكم الإعدام الصادر بحق مواطن سعودي مدان بالخروج المسلح على ولي الأمر وزعزعة الأمن.

وقالت وزارة الداخلية السعودية في بيان صحفي إن المدان أدم علي الخرج المسلح على ولي الأمر وزعزعة الأمن في هذه البلاد من خلال تكوينه مع بعض الإرهابيين خلية إرهابية مسلحة تهدف إلى الترسد لرجال الأمن وقتلهم، وإحداث الشغب وإفارة الفوضى والفتنة الطائفية وتصنيع القنابل بقصد الإخلال بالأمن، وقبامه مع بعض أفراد تلك الخلية بالشروع في قتل رجال الأمن وذلك بقيامهم بإطلاق النار على الدوريات الأمنية وإصابتها، واجتماعه واختلاطه بأحد المطلوبين أمنياً وبعض المشاركين في أعمال الشغب واشترائه معهم في تصنيع واستعمال قنابل المولوتوف.

وعادة ما ينشر بتلك العبارات إلى أحداث كانت قد شهدتها المنطقة الشرقية بالمملكة خلال السنوات الماضية، حيث تمّ الإعلان بشكل متكرر عن تصدي السلطات لأعمال عنف ضدّ القوى الأمنية وتفكيك خلايا تحتفظ بأسلحة ومتفجرات لاستخدامها في تنفيذ عمليات إرهابية.

وأسفرت تلك الأحداث عن خسائر محدودة في الأرواح حيث سقط عدد من رجال الأمن وعناصر ملاحقة بتهمة ممارسة العنف والإرهاب.

وأوضحت الوزارة أنّ سلطات الأمن تمكنت من القبض على الجاني.. وأسفر التحقيق معه عن توجيه الاتهام إليه بارتكاب تلك الجرائم، وإيجائه إلى المحكمة الجزائية المتخصصة صدر بحقه صك يقضي بنبوت بما نسب إليه. ولأنّ ما قام به المدعى عليه فعل محرّم وإفساد في الأرض، فقد تمّ الحكم عليه بالقتل تعزيراً، وأيد الحكم من محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة ومن المحكمة العليا، وصدر أمر ملكي بإفادته من تقرر شرعاً وأيد من مرجعه بحق الجاني المذكور.

كما ذكرت الوزارة بحرص الحكومة "على استتباب الأمن وتحقيق العدل، وأن هذه البلاد لن تتوانى عن ردع كل من تسول له نفسه المساس بأمنها واستقرارها ومواطنيها والمقيمين على أراضيها، محذرة "في الوقت ذاته كل من تسول له نفسه الإقدام على ارتكاب مثل هذه الأعمال الإرهابية الإجرامية بأن العقاب الشرعي سيكون مصيرها".

## الجهود السعودية تنجح في إعادة طرفي اتفاق الرياض إلى طاولة الحوار الهادئ

توافق على وقف التصعيد وعودة الحكومة اليمنية إلى عدن



رغم الخلافات يظل هناك ما يمكن التوافق بشأنه

الذي نفّذها ضدّها الحوثيون وتمكّنوا بفعله من السيطرة على عاصمة البلاد وغالبية مناطق شمال اليمن، لا تخفي قيادات المجلس الانتقالي الجنوبي أنّ هدفها الرئيسي يظل استعادة دولة جنوب اليمن التي كانت قائمة قبل إعلان الوحدة مع الشمال سنة 1990.

وعلى هذا الأساس يُنظر إلى ما تمّ التوصل إليه في الاجتماع باعتباره مدخلاً لتهدئة ظرفية من شأنها أن تساعد على معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تشهدها مناطق جنوب اليمن، كما تخفف على السعودية عبء فك الاشتباك داخل معسكر الشرعية الذي تدعمه والتفرغ لجهود حلحلة الصراع اليمني الأشمل ضمن مسار صعب تحاول قوى إقليمية ودولية الدفع به وسط غابة من الصعوبات والعوائق.

وكانت مصادر سياسية مطلعة قد أكّدت في وقت سابق لـ "العرب" حدوث انفراج في مسار التفاوض، مشيرة إلى إمكانية عودة وزراء الحكومة المنبثقة عن اتفاق الرياض قريباً إلى عدن.

ويستخدم نزع فتيل التوتر بين الشرعية والانتقالي جهود التهدئة في اليمن والتي تبدي السعودية اهتماماً بتحقيقها، كما تساعد مكونات المعسكر المناوئ للحوثيين في ترتيب أوراقها لمرحلة ما بعد التسوية السياسية الشاملة التي تبو الأفراف الإقليمية والدولية جاذبة في العمل عليها.

وقال السفير ال جابر إن بلاده تعمل مع تحالف دعم الشرعية في اليمن مع طرفي اتفاق الرياض لاستكمال تنفيذ الاتفاق، موضحاً في تغريدة عبر تويتر "نعمل على أن يضع الجميع مصلحة الشعب اليمني فوق كل اعتبار

وكانت مصادر سياسية مطلعة قد أكّدت في وقت سابق لـ "العرب" حدوث انفراج في مسار التفاوض، مشيرة إلى إمكانية عودة وزراء الحكومة المنبثقة عن اتفاق الرياض قريباً إلى عدن.

في المجلس الحكومي بالتخلي عن مسؤولياتها بموجب اتفاق الرياض وافتعال الأزمات الاقتصادية والخدمية في عدن والمحافظات الجنوبية غير الخاضعة لسيطرة المتمردين الحوثيين.

أي تفاهات يتم التوصل إليها بين الشرعية اليمنية والانتقالي الجنوبي تكون ظرفية ولا تضمن تعايشاً دائماً بينهما

وشكّلت الخلافات بين الحكومة والانتقالي تهديداً جدياً للهدوء الهش الذي تم تحقيقه بموجب اتفاق الرياض، وذلك مع ظهور توتر عسكري في محافظتي أبين ولحج.

جهود نزع فتيل التوتر بين "الشرعية" اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، لا تنفصل عن الجهود الأوسع نطاقاً والهادفة إلى إقرار تهدئة في اليمن ككل تمهد لحلحلة أزمة سلمياً. ويظل من مصلحة جميع مكونات المعسكر المناوئ للحوثيين تجاوز خلافاته، ولو ظرفياً، والاستعداد لمرحلة ما بعد التسوية الشاملة، التي تعمل عدة أطراف إقليمية ودولية على إنجازها رغم الصعوبات.

الرياض - نجحت جهود سعودية مكثفة في نزع فتيل التصعيد بين "الشرعية" اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، وذلك في وقت اكتسبت فيه جهود التهدئة في اليمن ككل زخماً غير مسبوق بانخراط العديد من الأطراف الإقليمية والدولية في عملية البحث عن مخرج سلمي للصراع المسلح الدائر في البلاد منذ أكثر من سبع سنوات. ووصفت وكالة الأنباء السعودية اجتماعاً عقده ممثلون عن طرفي اتفاق الرياض؛ الشرعية والانتقالي، في العاصمة السعودية برعاية سفير المملكة لدى اليمن محمد ال جابر بأن أجواء إيجابية قد سادت.

وقالت إنّ وفدي الطرفين برئاسة كل من حسين منصور ممثلاً للحكومة، وناصر الخبجي ممثلاً للمجلس الانتقالي، أكّداً على وقف التصعيد بكافة أشكاله، وعلى تنفيذ "الترتيبات اللازمة لحماية وعودة الحكومة إلى عدن والعمل على متابعة استكمال تنفيذ اتفاق الرياض".

وكان اشتداد الخلافات بين الانتقالي والشرعية قد أفضى إلى مغادرة أعضاء حكومة رئيس الوزراء معين عبدالله مدينة عدن التي شهدت حالة من الغليان الشعبي بسبب الفشل في تحسين الأوضاع المعيشية الصعبة وتوفير الخدمات.

وتبادلت أطراف في الشرعية والمجلس الانتقالي الاتهامات بالمسؤولية عن تلك الأوضاع، حيث اتهمت الحكومة ضمناً المجلس بالافتعال والتظاهرات ضدّها، فيما اتهم قياديون

## معالجة عراقية متسرّعة لملف النازحين تجدد معاناتهم بدل إنقاذها

مخيمين للنازحين بمحافظتي نينوى والأنبار، ولغت على جهات المتحدث باسم وزارة الهجرة العراقية إلى أنّ هناك مخيمين هما الجدة في الموصل ويضم نحو 900 عائلة نازحة، وعامرية الفلوجة ويضم نحو 600 عائلة نازحة لا يزالان غير مغلقين، مؤكداً أنّ الوزارة لا تعيد أي نازح إلى منطقته قبل ضمان سلامته.

وأضاف المسؤول العراقي "الخدمات عادت تدريجياً إلى المناطق التي شهدت نزوحاً، لكن لا توجد هناك خدمات مالية فعالة المدن العراقية تعاني من نقص الخدمات، وهذه مشكلة عامة وليست مقصورة على مناطق النازحين". وقوبلت خطة الحكومة العراقية بإعادة طرد مسلحي داعش من جميع المحافظات التي سيطروا عليها. ورغم الإقرار الرسمي بعدم توفير جميع المتطلبات في مناطق النزوح لإعادة العائلات إليها، إلا أنّ وزارة الهجرة العراقية تسعى لإغلاق آخر

من محافظة بابل بعد منتصف عام 2014 عقب توسع سيطرة داعش على مناطق البلاد.

## عائدون من مخيمات النزوح عاجزون عن إعادة بناء منازلهم المدمرة اضطروا للسكن في الخرائب وهياكل السيارات المحطمة

واستلمت القوات العراقية استعادة مدينة الموصل من سيطرة التنظيم في 10 يوليو 2017، فيما أعلنت بغداد نهاية عام 2017 طرد مسلحي داعش من جميع المحافظات التي سيطروا عليها. ورغم الإقرار الرسمي بعدم توفير جميع المتطلبات في مناطق النزوح لإعادة العائلات إليها، إلا أنّ وزارة الهجرة العراقية تسعى لإغلاق آخر

أنفسهم في توفير قوت يومهم، والغالبية منهم تمكنوا من إيجاد منازل للإيجار أو حتى شرائها". وأوضح أنّ "المشكلة ليست في النازح بل في إدارة ملف النزوح، ففي المحافظات الشمالية التي شهدت نزوحاً لو كانت هناك خطط حكومية لإعادة الاستقرار فيها وتوفير جزء من الخدمات الأساسية، لفضل الآلاف من النازحين العودة إلى مناطقهم بشكل أسرع".

ولا يزال الكثير من النازحين القاطنين بمخيمات النزوح في إقليم كردستان غير قادرين على العودة إلى مناطقهم الأصلية نتيجة تدمير منازلهم خلال الحرب، فضلاً عن عدم توفر البنى التحتية الأساسية للخدمات وعدم استقرار الوضع الأمني. واضطر الملايين من العراقيين للنزوح وترك منازلهم في محافظات نينوى وكروك وصلاح الدين والأنبار وديالى وأطراف بغداد وأجزاء

المكونة من خمس فتيات، ولم تنلق منذ ذلك الحين أي مساعدات من قبل الحكومة". وأفادت بانه "في المخيم كانت الأوضاع أكثر سهولة بالنسبة لنا، فالمساعدات الغذائية والطبية متوفرة. أما الآن فمن الصعوبة توفيرها".

ويقول أبووليد "عند عودتنا من رحلة النزوح الطويلة إلى قريتي وجدت منزلي عبارة عن أنقاض، فلجأت إلى هيك منزل قريب وأقمت فيه مع عائلتي، إلى القرية لا يملكون الأموال كي يعيدوا بناء منازلهم".

وأضاف "الخدمات المقدمة لنا في القرية متواضعة جداً والحكومة لم تقدم لنا أي مساعدات بعد عودتنا من المخيم".

وكما هي الحال بالنسبة لمخيمات النزوح شمالي العراق أغلقت وزارة الهجرة العراقية المخيمات القليلة التي افتتحت في محافظات الجنوب عام 2014 لاستقبال نازحي مناطق الشمال، لكن وضع تلك العائلات كان أفضل من نظيراتها في الشمال.

ويقول محمد جميل النازح من قضاء تلعفر في محافظة نينوى إلى محافظة كربلاء جنوبي بغداد إنّ "الاستقرار الأمني في كربلاء وتوفر فرص العمل جعل جميع النازحين يعتمدون على

الموصل (العراق) - اقترن تسريع السلطات العراقية لعملية إغلاق ملف النزوح الداخلي المترتب على حقبة سيطرة تنظيم داعش على مناطق شاسعة من البلاد بين سنتي 2014 و2017 بحالة من التسرع تسببت في أخطاء ونقصات في معالجة الملف خلقت مصاعب جديدة للعائدين إلى مناطقهم الأصلية، بدل إنهاء معاناتهم الطويلة. وتم بموجب الخطة التي اعتمدها وزارة الهجرة والمهجرين العراقية وحذرت لها نهاية العام الجاري كحد أقصى لاستكمالها، إغلاق 172 مخيماً للنزوح من مجموع المخيمات الـ174 المنتشرة بشمال وغرب ووسط العراق، على أن يتم خلال الفترة المقبلة البدء بإغلاق المخيمات الواقعة في إقليم كردستان.

وتقول الأرملة العائدة إلى قريتها لوكالة الأناضول إنّ "النازحين كانوا متواجدين في مخيم حسن شام بربيل والذي تشرف عليه وزارة الهجرة العراقية، بعضهم قرر العودة وآخرون أجبروا من قبل المسؤولين في المخيم على العودة لمناطقهم. وأنا منهم".

وتضيف "عدت إلى قريتي التي تعرضت للدمار ولم أجد منزلي فاضطرت إلى اللجوء إلى هيكل مركبة متروكة في القرية لإيواء عائلتي



إخلاء المخيم لا يعني نهاية المأساة

## خسائر فادحة للعراق جراء العمليات العسكرية التركية

في قضاء العمادية المحاذي للحدود العراقية التركية إلى مدينة زاخو بعد تصاعد العمليات العسكرية التركية واشتداد القصف العشوائي بالطيران والمدفعية.

وأوضح أنّ القوات التركية قامت خلال عملياتها العسكرية بتجريف أراض زراعية وبساتين في القرى الكردية في قضاء العمادية وسط استمرار حالات النزوح بحثاً عن ملاذات آمنة.

الإهالي وتهديم المنازل وتجريف وإحراق الأراضي الزراعية والبساتين، التي أصبحت ساحة حرب نتيجة الهجمات المتكررة من قبل الجيش التركي في إطار صراعه مع مسلحي حزب العمال الكردستاني التركي في المرتفعات والقرى الكردية في إقليم كردستان.

وأوضح التقرير أنّ أكثر من 300 عائلة كردية عراقية نزحت من قراها

بغداد - كشف تقرير عراقي الغلاء أنّ العراق تكبد خسائر تصل إلى 6 مليارات دولار جراء العمليات العسكرية والقصف الجوي المتكرر الذي طال القرى الكردية وتجريف الأراضي الزراعية بزريعة مطاردة مسلحي حزب العمال الكردستاني الذي يحرص في المرتفعات الجبلية بإقليم كردستان. وذكر تقرير لتلفزيون العراقية الحكومي أنّ الخسائر ناجمة عن نزوح